

كارتيل المعابر.. فساد يتحكم في مفاصل العراق

نخط حكومة الكاظمي تصطدم بإصرار الميليشيات على منع ضبط فوضى المنافذ الحدودية



اقتصاد غارق في دوامة الميليشيات

مزورة إلى البنك المركزي العراقي الذي يرسل بعد ذلك دفعة بالدولار الأميركي إلى شركة شحن وهمية خارج العراق. ويؤكد وكيل جمركي ومسؤولون مصرفيون عراقيون أن هذه المعاملات تسمح بغسل الأموال.

وكمثال على ذلك، أكد أحد المستوردين أنه دفع قرابة 30 ألف دولار لموظف جمركي في ميناء أم قصر للموافقة على دخول أجهزة كهربائية مستعملة يعتبر استيرادها مخالفة قانونية. وقال إنه يدفع بانتظام "رشوة لضابط في شرطة الموانئ" ليبلغه بعمليات التفتيش الفاجحة، ومقابل رسوم إضافية، عرض الضابط عليه "إرسال دوريات لتعطيل خروج بضائع منافسة".

مافيا حقيقية

كونهم يعتبرون المنافذ الحدودية مصدراً لا متناهيها للمال، يدفع الموظفون العامون أموالاً لرؤسائهم لتعبيهم هناك، ويفخر مسؤول في معبر مندي بالقول إن "المعبر يدّر رشواي تبلغ 10 آلاف دولار لأصغر موظف يوميًا". لكن علاوي يشير إلى أن سعر أصغر وظيفة في الجمارك تتراوح بين 50 ألف دولار إلى مئة ألف دولار يوميًا، وأحياناً ترتفع إلى أضعاف ذلك.

وتستخدم الأحزاب والجماعات المسلحة نفوذها السياسي لاحتفاظ بمواقعها التي تسمح لها بتكديس الأموال، ولا تتوانى عن التهديد باستخدام العنف. وذكر عامل في معبر مندي كيف أنه اضطر ذات مرة السماح بدخول شحنة قادمة من إيران بعد أن أخربها لافتقادها أوراقاً رسمية، لكن الخلل لصحة، مدعياً أنه من الحشد الشعبي وأصرّ على إدخالها دون دفع الرسوم.

وروى ضابط المخابرات أن مخبراً في معبر زرباطية على الحدود مع إيران، وضع الذي تديره عصائب أهل الحق، وضع مرارا في إجازة إدارية بسبب عرقلة عمليات استيراد منتجات إيرانية دون رسوم جمركية. وفي النهاية، لم يستطع تحمل الضغط وقال الضابط "عدنا لاحقاً للتحدث معه مرة أخرى ووجدنا أنه انضم إلى العصائب".

وليس ذلك فقط، بل يتلقى موظفون كبار في المنافذ الحدودية مكالمات منتظمة من أرقام خاصة تهديد بالتعرض لأقاربه بالاسم، في محاولة لترهيبه ودفعه إلى وقف عمليات التفتيش على البضائع في الموانئ، وقال أحدهم "لا يمكننا فعل شيء لأننا سنقتل الناس خائفون.. إنها مافيا حقيقية".

ويشرح ريناد منصور من مركز أبحاث تشاتام هاسون أن هذا النظام أصبح شريان الحياة للأحزاب العراقية والجماعات المسلحة، بما في ذلك فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران.

ويتلاعب المخلصون أيضاً بالقيمة الإجمالية المقدرة للشحنة. فمسجل تلك القيمة بداية على رخصة الاستيراد، ولكن يملك المخلص صلاحية إعادة النظر بها عند نقطة الدخول وبالتالي تخفيضها بهدف تخفيف قيمة الرسوم.

ويروي أحد المسؤولين في ميناء أم قصر أن وكيل جمركي قام بتقييم شحنة من الحديد بثمن بخس لدرجة أن المستورد دفع رسوماً جمركية قدرها 200 ألف دولار، في حين كان ينبغي أن يدفع أكثر من مليون دولار. وقال المستورد "هذا النفوذ الكبير للمخلص ليس طبيعياً بل الإطلاق".

ومن خلال علاقات مع أشخاص نافذين، تتسرّب بعض البضائع دون تدقيق على الإطلاق. وهنا حاول موظف الجمارك تبرير الضغوط المسلطة عليه بالقول "أنا لست فاسداً، ولكنني اضطررت لتبرير الشحنة دون تفتيش لأنها مرتبطة بطرف نافذ".

ولكن في حالات أخرى، يأخذ التجار تراخيص استيراد وإيصالات

إضافية لرفع سعرها في السوق المحلية بهدف تشجيع المستهلكين على شراء البضائع المصنعة في العراق.

ولتقليل هذه الرسوم، غالباً ما يتم تسجيل السجائر على أنها مناديل ورقية أو سلع بلاستيكية ما يعني في المقابل دفع تعريفات جمركية أقل بكثير.

ويقول مسؤول الجمارك "بدلاً من دفع 65 ألف دولار لكل شاحنة على الأقل ينتهي بك الأمر بدفع 50 ألف دولار فقط".



ريناد منصور
نظام السيطرة
على الحدود بات شراباً
حياة لبقاء الميليشيات

علي علاوي

تواطؤ مسؤولين
وأحزاب مع العصائب
ساهم في نهب الدولة

مضيفة "قمنا بكل شيء حينها لنُبقي الأمور جارية. ما زلت أتذكر ذلك". ومذاك، ازداد حجم المسؤوليات على سامي ومع ساعات عملها، حيث تصل إلى مكتبها في وقت مبكر يومياً وتعود إلى بيتها في وقت متأخر. وتؤكد أنها تتمنى أن تنام أربع ساعات فقط في اليوم وتقول "هذا السراس يواصل التفكير، أفكر في ما عليّ تحضيره لليوم التالي".

وحتى عند إجابتها للصحافيين في مكتبها تكون منهكة في الوقت نفسه بتوقيع حزم من الأوراق، والرد على رسائل نصية متعلقة ببروتوكولات الموازنة واستبعاد طلبات صرف ترى أنها قد تكون مشبوهة. وعندما يدخل معاون لها المكتب ليخبرها أن نائباً ينتظرها في الخارج، تجيب "أخبره أنني غادرت المكتب".

وجلبت طريقتها في التيسير الكثير من الانتقاد، وتتهم وسائل الإعلام المحلية سامي بأنها "اليد الخفية" خلف تجميد تمويلات وفرض إجراءات تكشف، لكنها ترد على ذلك بالقول "وكان الموازنة في جيبي". وتؤكد أن "الضغط الذي لا يحتمل والذي أعرض له هو بسبب دوري كامراً، لأنه لا يوجد حزب يدعمني".

مرة نقل

المستوردون خسارة مئة ألف دولار (تدفع كرشوة) بدلاً من خسارة بضاعتهم بالكامل".

ويعمل أعضاء الأحزاب والفصائل الشيعية أو معارفهم وأقاربهم كوكلاء حدود أو مفتشين في جهاز الجمارك والشرطة، ويتقاضون مبالغ مالية من المستوردين الذين يريدون تجاوز الإجراءات الرسمية أو الحصول على حسم على الرسوم.

ورغم نفى الحشد الشعبي هذه المزاعم علناً، إلا أن مصادر مقربة من فصائل متشددة مثل "عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله"، أقرت بوجود نفوذ لفصائل مختلفة على الحدود، معقدة الأرصدة والمراكز، التي يتم عبرها التهريب الضريبي على أنواع من البضائع، بما يتطابق مع ما قاله مسؤولو الجمارك وضابط المخابرات.

حلقة ربط أساسية

أكد عمال ميناء أم قصر ومسؤولون ومحللون أن منظمة بدر مثلاً، وهو فصل تأسس بإيران في ثمانينات القرن الماضي، تدير معبر مندلي على الحدود الإيرانية. وقال ضابط المخابرات "إذا كنت تاجر سجائر، اذهب إلى المكتب الاقتصادي لكتائب حزب الله في الجارية (في بغداد)، اطرق الباب، وقل

لكن نظام الاستيراد مرهق وعفا عليه الزمن. فقد تحدث تقرير للبنك الدولي العام الماضي، عن "تأخيرات لا تنتهي، ورسوم مرتفعة واستغلال". وقال مستورد يتخذ من دولة في الشرق الأوسط مركزاً لعمله، "إذا كنت تريد أن تستورد بالطريقة الصحيحة، تنتهي بأن تدفع آلاف الدولارات كغرامة تأخير"، مضيفاً أن هذا النظام "مصمم للفشل".

وحسب مسؤولين وعمال موانئ ومستوردين ومحللين، أدى ذلك إلى نشوء نظام استيراد مواز عبر المعابر البرية، تتولاه أحزاب ومجموعات مسلحة. وتتحقق معظم الأرباح من ميناء أم قصر كونه المنفذ الذي تدخل عبره الكمية الأكبر من البضائع إلى البلاد.

وغالبية نقاط الدخول تسيطر عليها بشكل غير رسمي فصائل تنتمي إلى الحشد الشعبي، وهو تحالف يجمع فصائل شيعية مُجّت مع القوات الأمنية. وتملك مكاتب اقتصادية لتمويل نفسها، وتأسست حتى قبل تشكيل الحشد الشعبي.

وقال ضابط في المخابرات العراقية حقق في قضية التهريب الضريبي "إذا كنت تريد طريقاً مختصراً، اذهب إلى الميليشيات أو الأحزاب، حيث يفضل

انشغلت ميليشيات الحشد الشعبي التي تحولت مشاركتها في الحرب على تنظيم داعش في العراق إلى جيش مواز بالسيطرة على معظم مفاصل الدولة الحيوية بما في ذلك المعابر الحدودية، فقد صرفت في السنوات الماضية اهتمامها بشكل متزايد نحو نهب أموال العراقيين لتغطية مصاريفها وتلبية احتياجات الشخصيات التي تقودها والمرتبطة بإيران، والأحزاب التي تمتلكها.

بغداد - يشرف كارتيل متشابك

ومعقد على طول الحدود البرية والبحرية للعراق على عمليات تهريب بحول عبرها الملايين من الدولارات، التي يفترض أن تدخل خزائن الدولة، إلى جيوب أحزاب وجماعات مسلحة ومسؤولين متنفذين، لدرجة أن أحد موظفي الجمارك وصف هذه الشبكة المتداخلة بأنها "أسوأ من شريعة الغاب".

وفي بلد يحتل المركز الـ162 على مستوى العالم في سلم الفساد، الذي تنتشره منظمة الشفافية الدولية سنوياً، تعيد البيروقراطية المملة والفساد المزمن طريقاً إلى امتصاص موارد الدولة. وفي اقتصاد قائم على النفط، وفي ظل ضعف كبير في قطاعي الزراعة والصناعة وغياب أي إمكانية للحصول على عائدات منهما تشكل رسوم الجمارك المصدر الأهم للعائدات.

لكن الحكومة الاتحادية لا تتحكم بهذه الموارد التي تتوزع على أحزاب ومجموعات مسلحة غالبيتها مقربة من إيران تتقاسم السيطرة على المنافذ الحدودية وتختلس ما أمكن من الأموال.

نظام مصمم للفشل

على الرغم من النجاح الجزئي في زيادة إيرادات الدولة، فإن الكارتيل صامد على حاله، ويعكس كلام أحد موظفي الجمارك حالة القلق العام من دور الميليشيات المعرقل لجهود استعادة الدولة لسلطاتها وترميم هيبتها وحتى لإحداث إصلاحات في هيكلها بهدف الحد من ظاهرة الفساد المتفولة داخلها. ويقول لوكالة الصحافة الفرنسية، رفض كشف هويته خشية تعرضه للخطر،



طيف سامي تتحدى المتنفذين: موازنة العراق ليست في جيبي

بعض الموظفين، الذين كانوا يعملون تحت سلطتها بعدما اكتشفت أنهم يتقاضون رشواي. وخلال ساعات من ذلك، احاطت سيارات رباغية الدفع بمنزلها للضغط من أجل إعادة هؤلاء الموظفين إلى وظائفهم.

كما تستذكر أنها ذات مرة رفضت طلب مسؤول في إحدى المحافظات، فقام "بتهديدي بالسلاح واللقائي من النافذة. لو كنت تابعة لحزب ما، لما تجرأ أحد على لمسي".

ويروي المسؤول، الذي عمل معها آن السامي قاطعت في إحدى المرات رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي خلال جلسة مجلس الوزراء حول الميزانية، وقالت له "حبيبي، أنت لا تفهم". ويضيف أنها تصرخ قائلة لكل من يزور مكتبها "لا أملك مالا". ويتابع "إنهم يخافون منها". وفيما كانت تشرح تفاصيل الموازنة،

ازدادت حماسة سامي وعلا صوتها وضربت بيدها على مكتبها، وهي تقول "يقولون إن صوتي مرتفع وإنني هجومية، لكن هذه طريقتي بالكلام. عندما أفسر شيئاً ما، أتحمس".

وبينما يتهمها منتقدوها بأنها تملك غطاء سياسياً للقيام ببعض "الخدمات" المالية الصغيرة من دون أن تكون مخالفة للقانون، يرى آخرون أنها بيروقراطية تقليدية

باسلوب حرفي يمنع بلاها من الخوض في عباب التحديث واعتماد نظام مالي رقمي، لكن حتى هؤلاء لا يمكنهم إلا الإقرار بخبرتها وتآملها مع الزمن.

مضيفة "قمنا بكل شيء حينها لنُبقي الأمور جارية. ما زلت أتذكر ذلك". ومذاك، ازداد حجم المسؤوليات على سامي ومع ساعات عملها، حيث تصل إلى مكتبها في وقت مبكر يومياً وتعود إلى بيتها في وقت متأخر. وتؤكد أنها تتمنى أن تنام أربع ساعات فقط في اليوم وتقول "هذا السراس يواصل التفكير، أفكر في ما عليّ تحضيره لليوم التالي".

وحتى عند إجابتها للصحافيين في مكتبها تكون منهكة في الوقت نفسه بتوقيع حزم من الأوراق، والرد على رسائل نصية متعلقة ببروتوكولات الموازنة واستبعاد طلبات صرف ترى أنها قد تكون مشبوهة. وعندما يدخل معاون لها المكتب ليخبرها أن نائباً ينتظرها في الخارج، تجيب "أخبره أنني غادرت المكتب".

وجلبت طريقتها في التيسير الكثير من الانتقاد، وتتهم وسائل الإعلام المحلية سامي بأنها "اليد الخفية" خلف تجميد تمويلات وفرض إجراءات تكشف، لكنها ترد على ذلك بالقول "وكان الموازنة في جيبي". وتؤكد أن "الضغط الذي لا يحتمل والذي أعرض له هو بسبب دوري كامراً، لأنه لا يوجد حزب يدعمني".

مرة نقل

تتملك سامي صلاحية الموافقة على صرف الميزانيات، ما يعني أن موافقتها ضرورية على أي تمويلات مشاريع يطلبها النواب والمسؤولون الحكوميون، من بينها الترقيات على سبيل المثال.

وغالباً ما تضبط تجاوزات، كما في عام 2018، حين ألغت مكافآت رواتب تقول إنها كانت ستكلف الدولة مليارات الدنانير.

في العام نفسه، اكتشف البرلمان العراقي أن نحو 450 مليار دولار تبذرت من الميزانية في جيوب سياسيين أو رجال أعمال وحتى موظفين عراقيين منذ العام 2003. وروى مسؤول عراقي رفيع عمل مع سامي أنه "كان لها دور أساسي في وقف الفساد في الميزانية. لولاها لكان تبدد البلد".

وكذلك، تغير قدرتها على القيام بأكثر من مهمة واحدة في وقت واحد إعجاب موظفين يعملون معها. ويقول أحدهم إنها "قرأ بعينها اليسرى ورقة ما فيما تركز بعينها اليمنى على شيء آخر. بنظرة واحدة فقط، يمكن لها أن تحدد لك ما إن كانت وثيقة ما قانونية أم لا".

وتدرجت سامي منذ الحرب العراقية مع إيران إلى حين فرض عقوبات دولية على العراق وصولاً إلى الغزو الأميركي في العام 2003، لتصل إلى أعلى الهرم في الدائرة. وتشير سامي إلى أن "أخترية الفريق في ذاك الوقت كان نسائياً، لأن الرجال كانوا في الحرب".

بغداد - قلما برز في العراق خلال العقدين الأخيرين مسؤولون حازمون في إدارة شؤون الدولة، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بامارة، ويبدو أن طيف سامي وكيلة وزارة المالية والمدير العام لدائرة الموازنة التي يصفها الكثيرون بأنها "حارسه المالية"، إحدى هذه الشخصيات التي جلبت لنفسها وإبلا من الانتقادات بسبب أسلوبها في التصرف بأموال الشعب.

وتدخل مكتب سامي المتخرجة من جامعة بغداد وكانت تطمح إلى العمل في السلك الدبلوماسي، لكنها عثرت في حقة نظام حزب البعث السابق في دائرة الميزانية في وزارة المالية التي بقيت فيها منذ ذلك الحين، أكوام من الأوراق واللوائح كل يوم فيما يخرج منه نواب غاضبون، بينما يتسرب صوتها الذي لا تخطئه الأذن من خلف الباب.

ويرى منتقدو سامي (57 عاماً) أنها بيروقراطية تقليدية، فيما يعتبرها المعجبون بأسلوبها أنها حصن منع أمام فساد الدولة المستشري في البلد النفطية، لكنها قبل كل شيء امرأة صريحة ذات صوت عال في مجال يهيمن عليه الرجال.

ومع ذلك، يتفق الجميع على أن هذه الشخصية خبيرة تماماً في مجالها وتعلم ماذا تفعل. ويقول وزير المالية العراقي علي علاوي لوكالة الصحافة الفرنسية عنها، "برزت لأنها ملأت فراغاً. لديها قدرات إدارية ومعرفة مالية جيدة جداً".

